الفصـــل الثـالث

ثقافة التقويم والامتحانات والاعتماد

١ ـ نظام قومى للجودة والاعتماد .

٢ ـ تغيير ثقافة التقويم .

٣ ـ التقويم مدخل لتطوير التعليم .

٤ ـ الامتحانات عملية فنية .

١ ـ نظام قومى للجودة والاعتماد :

التأكد من تحقيق الحدّ الأدنى من الشروط والمواصفات فى المؤسسات التعليمية ، وضمان مستوى جيد من الأداء الأكاديمى والتربوى فى البرامج المقدمة من قبل المؤسسة التعليمية ، وتعريف أبناء المجتمع ومؤسساته الرسمية بواقع المدارس والكليات الجامعية من حيث كفاءتها ومستواها العلمى وتبصيرهم بجوانب القوة وجوانب الضعف فيها .. أمر يتطلب إنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمى .

إن هذا الاعتماد الأكاديمى يحقق على المدى البعيد خدمة من خلال رفع كفاءة أداء مؤسساته التعليمية ، وتحسينها حيث تقويم هذه المؤسسات والتبصير بإيجابياتها وسلبياتها ، بحيث تحافظ وتنمى ما هو إيجابى وتتلافى وتقلل مما هو سلبى، كما أن الاعتماد الأكاديمى يفيد فى جعل البرامج الأكاديمية فى وضع نشط يمكنها من التفاعل مع التغيرات ، التى تطرأ فى الحقول المعرفية المختلفة مما يجعلها تواكب هذه التغيرات ، وتحقق المستوى المتقدم من المعرفة فى الحقول المتباينة ، وتحفز لبذل مزيد من البحوث والدراسات فى مجالات مختلفة ، كما أنها تضمن تخريج منتج تعليمى قادر على المنافسة والعطاء ، الذى يتطلبه سوق العمل داخل الدولة وخارجها ، بل وتطوير كفايات هذا المنتج التعليمى ورفع مستواه وتحسين شروطه ، وفتح الطريق أمام سبل إعداده بأساليب جديدة ، يترتب عليها عطاء مبدع ومتميز لتصنيع وهندسة إنسان جديد للألفية الثالثة .

إن الاعتماد الأكاديمى فى إيجاز هو العمليات والإجراءات ، التى يتم من خلالها التحقق من أن المدرسة أو الكلية الجامعية أو المنطقة التعليمية أو الجامعة تتحقق فيها الشروط ، وتتوافر لها الإمكانات المادية والبشرية بما يتناسب مع الأهداف ، التى تسعى المؤسسة التعليمية إلى تحقيقها فى طلابها وبالمستوى الجيد الذى يتناسب مع التطلعات الاجتماعية والتحديات العالمية ، والتطورات التى طرأت على الحقول التى تقوم المؤسسة بتدريسها ؛ ذلك أن نوع التربية المقدم من قبل المؤسسة التعليمية يعتبر حجر الأساس فى عملية الاعتماد الأكاديمى ؛ فالتحقق من وجود مستوى عال من التربية هو ما تسعى للوصول إليه كل عمليات وإجراءات الاعتماد الأكاديمى .

إنَّ الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى الصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى والمنعقد فى فبراير ٢٠٠٠ م تضمنت خمسًا وعشرين مشروعًا لتحديث التعليم العالى والجامعى فى مصر ، وإنشاء نظام قومى لضمان الجودة والاعتماد أحد تلك المشروعات .

وقد تضمن هذا المشروع وصفًا عامًا لإطاره وتحديدًا لمكوناته . ولمزيد من تفعيل هذا الإطار وتلك المكونات ، يتوجب علينا تأكيد أهمية وضرورة الأخذ بنظام الاعتماد الأكاديمى لتحسين وتطوير وتحديث الجامعات الخاصة والحكومية على السواء ، ومراقبة الجامعات الأجنبية ، باعتبار أن التعليم وتشكيل الإنسان لتحديث الدولة مسئولية الدولة بكل فئاتها وطبقاتها ونقاباتها ومؤسساتها التشريعية ، فالتعليم هو الأمن القومى ، والتعليم هو بوابة الألفية الثالثة ، والتعليم هو رؤية قومية وسياسته سياسة ديمقراطية .

إن أى عمل من الأعمال لابد أن تتوافر له مبادئ تحكمه وتسيره وتوجه أنشطته . وإذا كان الاعتماد الأكاديمى يستهدف ضمان الجودة النوعية وضمان منتج على مستوى عالٍ من المعرفة والكفاءة والمهارة والقيم الخلقية ، فإن الاعتماد الأكاديمى بهذا الاعتبار ليس غاية فى حدّ ذاته يقوم به فرد أو مجموعة أفراد أو جهة من الجهات الرسمية ، بل هو وسيلة لإنجاز أهداف محددة مسبقاً ، وحتى تصبح هذه الوسيلة فاعلة توجب أن توضع لها مبادئ وقواعد تحكمها وتلتزم بها .. إنه يفترض أن يكون الاعتماد الأكاديمى مطلباً مجتمعيًا ، نسعى جميعًا لتحقيقه وجعله ممارسة مقبولة من قبل المؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية وكذا من يعملون فى هذه المؤسسات ، أو ينتمون إليها .

والاعتماد الأكاديمى يجب أن تكون له أهداف وأغراض يسعى إلى تحقيقها ، وأن تحدد هذه وتلك سلفًا ، وأن تكون له كذلك أنظمة ولوائح يسير بناءً عليها ، وتوضح الكيفية التى يتم بها إجراؤه ، وكذا المطلوبات اللازمة لتحقيق هذه اللوائح والأنظمة ؛ ومن أجل ضمان موضوعية ممارسات الاعتماد الأكاديمى . كما يشترط أن تقوم به هيئة أو منظمة مستقلة لها تنظيمها وممارساتها ، ولاتخضع لأى ضغوط من داخل المؤسسات التعليمية الخاضعة للتقويم أو من خارجها بغية تحقيق مصداقية التقويم والقرارات ؛ شريطة أن تتوافر لها الإمكانات المادية والإمكانات البشرية اللازمة للقيام بمهامها .

ويمكن أن تتشكل هيئة الاعتماد الأكاديمى من : وكلاء وزارة التعليم العالى أو مستشاريها ، باعتبارها المظلة التى توفر المقر والخدمات الإدارية . يلى ذلك الهيئة الإدارية ، وتتشكل من مندوبى الجهات التى تتبع لها المؤسسات التعليمية . وهؤلاء المندوبون يفرغون كلية للعمل فى تلك الهيئة بمقرها على سبيل الندب من وظائفهم ، ثم تتفرع عن هذه الهيئة الإدارية لجان متخصصة للاعتماد حسب نوعيات المؤسسات التعليمية . وهنا يتحدد دور وزارة التعليم فى توفير المقر والخدمات الإدارية والاتصالات ضمانا لاستقلالية الهيئة فى قراراتها ونتائج تقويمها واعتمادها .

والمهم هنا هو أن تسند رئاسة الهيئة لأحد أعضائه ، عن طريق الاقتراع ، والذى يسيِّر مع زملائه الآخرين متطلبات الاعتماد الأكاديمى اليومية .

ويفترض أن تكون اللجان المتخصصة من أساتذة الجامعات والكليات من المشهود لهم بالتميز فى مجالهم تدريساً وبحثا وتأليفا ، كذلك تميزهم بالموضوعية فى أحكامهم وتعاملهم ، ويترك للجامعات حق ترشيحهم . و يعمل الاعتماد الأكاديمى بصورة دورية كل خمس سنوات لكل مؤسسة تعليمية وتزويد هذه المؤسسة بنتائج التقويم والاعتماد مع التوصيات . ويلاحظ هنا أن الاعتماد يكون على أنواع حيث تمنح المؤسسات التى تتوافر فيها كل الشروط اللازمة فى البرامج اعتماداً كاملا ، أما المؤسسات التى تنقصها بعض الشروط ، فيمكن أن تمنح اعتماداً جزئيًّا على أن تسعى لاستكمال بقية الشروط . أما المؤسسات التى لا يتوافر فيها الحدّ الأدنى ، فمن المفترض تأكيد عدم اعتمادها وافتقادها لأهلية التدريس فى المجال أو التخصص وسحب الترخيص إن كان قد سبق منحها ذلك .

ويمكن أن يكون الاعتماد الأكاديمى لا من أجل الاستمرار فى تقديم الخدمة التعليمية أو التوقف عن أدائها ، بل يكون هذا الاعتماد بهدف الوقوف على إيجابيات وسلبيات هذه المؤسسة ، وتبصيرها بذلك ، بالإضافة إلى الإعلان عن ذلك إعلاميًّا ؛ الأمر الذى يؤدى إلى زيادة ثقة أبناء المجتمع فى مؤسسة تعليمية دون غيرها ، وكذلك إثارة المنافسة بين المؤسسات التعليمية لتحسين برامجها وأنشطتها ونواتجها وخدمة الأهداف الاجتماعية .

إن إجراء الاعتماد الأكاديمى لابد من أن يحدد العناصر والجزئيات الداخلة فى منظومة التعليم العالى ، والتى يفترض أن يستهدفها ويجمع حولها المعلومات ، ومن ثم يتخذ قرارا تقويميًّا بشأنها .

وعناصر عملية التقويم بشكل عام كثيرة ومتعددة ، من أهمها: الأهداف وإدارة المؤسسة التعليمية ، وكما أن المنشأة تعتبر عنصراً أساسيًّا فى عملية الاعتماد ، ثم البرامج المقدمة للطلاب من حيث فلسفة البرنامج ومحتواه ، واحتياجاته البشرية والمادية ، ومصادر التمويل ، وكفايتها ، ونوعية وقدرات وكفايات أعضاء الهيئة التعليمية ، وشروط قبول الطلاب فى هذه المؤسسة ؛ حيث إن التساهل فى قبول الطلاب لا يساعد فى الحصول على منتج تعليمى جيد ، كما أن نظام التقويم والاختبارات يعدّ من أهم عناصر عملية التقويم ، وهنا يشترط أن يقيس القدرة على التحصيل والقدرة على التفكير ، كما يقيس القدرات والمهارات الوجدانية والسلوكية ، مع مراعاة مبدأ التراكمية والشمول والتنوع فى أساليب الاختبار والالتزام بالموضوعية؛ ضمانًا للوصول إلى مستوى متقدم فى مواصفات المنتج التعليمى .

إن وعى الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى فى مصر بنظام قومى للجودة والاعتماد يشير – صراحة أو ضمنًا – إلى أن تطور المجتمعات والدول يقوم بالدرجة الأولى على المؤسسات التعليمية ، وعندما يتم الربط بين تطور الدولة والتعليم ، لابد من التأكد من كفاءة مؤسسات التعليم ، وقدرتها على القيام بمهامها بالمستوى المطلوب .

ومن أجل الحكم على كفاءة المؤسسات التعليمية ، لابد من أسس وقواعد ومعايير ومنطلقات يتم بناءً عليها مثل هذا الحكم ؛ ذلك أنه من الصعب الإجابة بموضوعية عن السؤال : ماذا يعنى مؤسسة تعليمية جيدة ؟ هل عدد طلابها هو المحك ؟ أم أن حجم مبانيها هو المنطلق ؟ أم أن السمعة التى اكتسبتها طوال عدد من السنين ؟ أم عدد البحوث التى نشرت بواسطة هذه المؤسسة ؟ أم قدرتها على تقديم خدمات للبيئة والمجتمع التى هى جزء منه ؟ أم تميز أساتذتها وحصول بعضهم على أوسمة وجوائز دولية وقومية ؟

إن مسيرة تطوير التعليم العالى فى مصر تتخذ من الأسلوب العلمى منهاجا وطريقة فى الانتقال بالجامعات إلى الألفية الثالثة ، وفى تفعيلها باعتبارها قاطرة التطوير والتنوير للمجتمع ، وباعتبارها الرصيد الذهبى ، ولذلك كان السعى نحو جعل الحكم على جودة وقوة المؤسسة التعليمية فى إطار موضوعى من معايير الاعتماد الأكاديمى ، كذلك السعى نحو قيام المجلس الأعلى للجامعات بدوره الفاعل فى بناء قاعدة معلوماتية عن مفردات الجامعات ؛ حتى تتوافر المعلومات الأساسية والضرورية الحديثة ، والتى تستخدم عند الأخذ الفعلى بنظام الاعتماد الأكاديمى ، ولعل ذلك يعد الخطوة الأساسية فى وصول جامعاتنا إلى مرحلة الرشد والاستقلال والقدرة على المنافسة دوليًّا ونحن نعيش الألفية الثالثة .

٢ ـ تغيير ثقافة التقويم :

تطوير التعليم ضرورة حتمية ، وعملية مستمرة لا يمكن تأجيلها ، لأن التعليم دعامة أساسية للأمن القومى فى ظل متغيرات عالمية متلاحقة تتطلب تعليمًا متميزًا ، وتميزا للجميع . وتطوير التعليم يتطلب حوارًا إيجابيًّا لتحقيق المصلحة القومية ، ورؤية متكاملة للواقع والمستقبل مع الاسترشاد بتجارب عالمية ناجحة ، كما يتم فى إطار منظور شامل يتضمن الهياكل والمناهج والمعلم وطرائق التدريس والامتحانات . وفى إطار رؤية قومية بعيداً عن قرارات الغرف المغلقة ، وضعت قيادات التعليم فى لقاءات وحوارات ديمقراطية جماهيرية عبر وسائل الإعلام مقروءة ومسموعة ومرئية ، ومناقشات ومعارك للأحزاب السياسية أغلبية ومعارضة ، ولنقابات مهنية ، ولمجالس تشريعية شهدت لقيادات التعليم بالخبرة المستمدة من معايشة يومية لتحديات التعليم ومشكلاته ، والمعرفة والرؤى الناقدة المستقبلية المستمدة من الخبرات الدولية والفكر التربوى العالمى ، كما شهدت لمنظومة التعليم بالسبق والتفوق فى المنطقة الشرق أوسطية ، وبأنها قاطرة التطوير والتنوير لتحديث مصر .

إن انشغالنا بالشأن العام ، ومشاركتنا فى مسيرة التعليم المتنامية ومطلوبات عملنا المهنى تفرض علينا أن نغرس مفاهيم جديدة عن ثقافة التقويم الشامل وتصحيح القيم المغلوطة واستزراع الأفكار الجديدة من أجل تعليم جديد وتقويم جديد لتشكيل وهندسة منتج تعليمى جديد . وعلينا أن نُسَوِّق هذه الأفكار والرؤى التقويمية الجديدة بحيث تفضى

الآراء والحوارات والمناقشات إلى تشكيل وفاق قومى ، واتفاق حول الأسس والمبادئ الجديدة بإشراك أهل الرأى وأصحاب الفكر ؛ ضمانًا لقبول وتأييد للأفكار الجديدة ، وتهيئة الرأى العام وإقناعه بجدوى نظام التقويم الشامل ، بل والتصدى للأفكار المغلوطة والقيم المرفوضة التى تصاحب كل جديد فى مسيرة التطوير المتنامية .

لابد من تغيير ثقافة المجتمع حيال عملية تقويم الطلاب ، حيث إن نظم التقويم القائمة لا تقيس سوى قدرة الطالب على الحفظ ، وهو تقويم أحادى الجانب يعتمد على التلقين ويقيس القدرات العقلية المتدنية ، الأمر الذى ينتج طالبًا آليًّا مبرمجًا غير مفكر ، ونحن نعيش قيم التقدم التى تفرضها العولمة وحرية التجارة والمنافسة العالمية ، وأن التعليم الجيد والتقويم الجيد هما أساس هذا التقدم المنشود .

نحن التربويين أكاديميين وممارسين ميدانيين وإعلاميين فى حاجة إلى السعى معًا؛ لتغيير ثقافة التقويم السائدة ليمسى التقويم الشامل وسيلة فعالة لتنمية قدرات المواطن وتسليحه بالمهارات والمعارف الحديثة التى تؤهله للاشتراك فى مسيرة التحديث ، وللانتقال من التعليم إلى التعلم ، ومن التعليم للامتحانات إلى التعليم للحياة ، ومن ثقافة الإيداع إلى ثقافة الإبداع ، ومن ثلاثية الإلقاء والحفظ والاسترجاع إلى ثلاثية المستقبل التى تحتضن مهارات الإبداع ومهارات الحياة ومهارات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة ، ناهيك عن اكتساب قيم الهوية الوطنية والقومية والإسلامية والقدرة على الاختيار وربط النظرية بالتطبيق وممارسة الأنشطة ، والتدخل البيئى الراشد .

إن تطوير التعليم الثانوى يأتى فى إطار مسيرة تطوير التعليم المتنامية ، وهذه الحلقة من حلقات التعليم تستهدف تسليح المتعلم بالمعارف الحديثة والقدرات والمهارات والقيم والأخلاق والعادات والاتجاهات التى تمكنه من الاستمرار فى التعليم والتزود بالمعرفة الحديثة ، وإعداده للتعامل مع ثورة المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة ، خلال مناهج مطورة متميزة فى مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها ، حيث لا مجال فى السوق العالمية التى تحكم على المنتج بمعايير الجودة العالمية ، إلا لمن يمتلك المعرفة الحديثة التى أمست بديلاً عن رأس المال والأيدى العاملة التقليدية والمواد الخام ، وتلك المعرفة هى الوسيلة لتعليم متميز يستجيب للمتغيرات ، ويؤدى إلى تنمية الطاقات البشرية ويصقل إبداعاتها .

إن الأهداف الأساسية لتطوير التعليم الثانوى فى مرحلته القادمة تتركز فى :

- تسليح الطالب بالمعارف الحديثة والقدرات والمهارات ، التى تمكنه من الاستمرار فى التعليم . ويتطلب ذلك تدريبه على استخدام الأسلوب العلمى فى التفكير ، وأسلوب التعامل مع المعلومات والبحث العلمى وتنمية قدراته على التعلم الذاتى .

- إعداد مواطن صالح قادر على خدمة وطنه ، وتعميق الهوية لديه وتنمية ولائه لمصر ، وتعريفه بتاريخه وعقيدته ، وتدريبه على ممارسة الأسلوب الديمقراطى والحوار الجاد ، والتعبير عن رأيه والمشاركة فى أنشطة مجتمعه .

- إعداد المواطن المنتج وتمكينه من المشاركة فى سوق العمل . وهذا يتطلب تسليح المتعلم بالمهارات ، التى تمكنه من أن يكون عضواً فاعلا فى عمليات الإنتاج الشامل عن طريق ربط التعليم النظرى بالتطبيقات العملية.

والتقويم فى مرحلة التعليم الثانوى عنصر أساسى من عناصر منظومة التعليم وتطويره يعزز من قدرات المتعلم ، ويحقق الجودة للمؤسسة التعليمية لنسمو إلى مستوى الدول المتقدمة . وعليه .. فإن التقويم المستمر يبدأ من بداية عملية التعليم ويستمر معها حتى نهايتها ، ويمس جزءًا أساسيًّا منها، وهو تقويم شامل يستغرق كل جوانب شخصية المتعلم معارفه وقدراته وذكاءاته وقيمه ومهاراته وسلوكه واتجاهاته ، وهو تقويم تراكمى فى كل سنوات المراحل التعليمية ، وهو تقويم متعدد الجوانب متعدد الأدوات لايكتفى بثقافة الورقة والقلم ، بل يتجاوزها إلى الامتحانات الشفوية والاختبارات السريعة والبحوث والمشروعات والأنشطة التربوية المتنوعة ، وهو تقويم يعزز من قدرات المتعلم وإمكانات المؤسسة التعليمية .

وعليه .. فإن نظام التقويم الشامل يحقق مزايا نفسية وتعليمية وتربوية واجتماعي، يأتى فى مقدمتها المتعلم والمؤسسة التعليمية والمعلم ، ومنها :

- تقسيم التقويم على عدد من السنوات يقلل من حالة التوتر والقلق لدى المتعلم ، ويزيد من قدرته على التركيز ، حيث تأكد علميا أن توزيع كم القلق الواقع أثناء مواجهة معينة يخفف من الآثار السلبية ومن المعاناة .

- تفعيل دور المدرسة كمؤسسة تربوية ، بحيث تصبح جاذبة للمتعلمين ، تمارس بها الأنشطة المختلفة ، وتمسى وسيلة للتنمية الشاملة المتكاملة للمتعلم ، ناهيك عن تجاوز المركزية فى تقويم الطلاب ، ومنح المعلمين الثقة والمسئولية ، التى تفضى إلى ثقافة الانضباط .

- توفير معلومات عن المسيرة التعليمية التعلمية للطالب بطريقة كيفية لا كمية ، من خلال متابعة قدراته ومهاراته وقيمه وأخلاقياته وسلوكه ؛ الأمر الذى يفيد الآباء فى ترشيد تعليم وتوجيه الأبناء والبنات .

- تنمية قدرة الطالب على استخدام الأسلوب العلمى فى التفكير ، وتحقيق الخبرة المستفادة من التعليم فى جمع مصادر المعلومات عن طريق تقويم الطالب فى إعداد البحث العلمى ، والامتحانات الشفوية والأنشطة التربوية ومشروعات خدمة المجتمع المحلى .

- اكتساب المتعلم قيم التعلم الذاتى ، وروح البحث والابتكار والمشاركة ومهارات الحوار والتفاوض والتفسير والتعليل وإصدار الحكم وقبول الآخر واحترام تنوع الآراء ، ومهارات الحياة ، وتوظيف ما تعلمه فى مدرسته خلال أنشطته فى بيئته ومجتمعه المحلى ، ناهيك عن تنمية ذوقه وتهذيب أخلاقه ، وترشيد سلوكه البيئى .

- الثقة فى أحكام المعلمين على اعتبار أن المعلمين هم الواقفون على خطوط الإنتاج البشرى ، وهندسة وتصنيع منتج تعليمى جديد يمتلك القدرات والمهارات والقيم والأخلاق ، وأن المعلم المصرى صاحب رسالة فى إعداد أبناء الوطن وإكسابهم أوجه التعلم المرغوب لإحداث التغيير والتطوير المنشود .

- ممارسة الطلاب للأنشطة المدرسية المختلفة ضمن المنهج المدرسى ولها نصيبها من العلامات والتقديرات والدرجات ، والتعامل مع المكتبة المدرسية ، مركز مصدر التعلم ؛ ليمسى الكتاب المدرسى مرشدًا وموجهًا للتعلم الذاتى ، حيث يمتلك الطلاب مهارات التربية المكتبية والبحث العلمى بعيداً عن الفكر الواحد والرأى الواحد .

إن المناقشات والحوارات المثمرة والجادة والبناءة التى طرحت حول نظام التقويم الشامل وفرت الضوابط والمعايير التى تحقق الموضوعية والعدالة ومبدأ تكافؤ الفرص بين

الطلاب ، وتحقق فى الوقت ذاته الفاعلية للنظام الجديد قبل تطبيقه ، فضلاً عن حل الإشكاليات لطمأنة الأسرة المصرية بأن النظام الجديد يخفف من معاناتها بسبب المفاهيم المغلوطة عن التعليم والتقويم . وعليه .. فإن خبراء المناهج والمتخصصين فى نظم التقويم سيقومون من خلال أعمال المؤتمر القومى لتطوير التعليم الثانوى بوضع البدائل والحلول ، والاتفاق على الأصول التربوية السليمة بشأن نظام التقويم الجديد .

كما أنه من المتوقع أن النظام الجديد للتقويم يتيح الفرصة أمام الطالب لتحسين درجاته باعتبار أن ذلك مبدأ يتفق مع فكرة أن التعليم عملية تنموية ، وأن الجانب التنموى فى عملية التعليم يقتضى إتاحة فرص متتالية للطالب كى يعالج أوجه النقص ، ويعزز إمكاناته ، ومن المتوقع أيضاً أن توضح الضوابط والشروط ، التى يجب أن يلتزم بها الطالب والمعلم والإدارة المدرسية لضمان تطبيق نظام التقويم بفاعلية ، ولتحقيق الموضوعية فى الحكم على أداء الطلاب فى نظام التقويم الجديد لمرحلة التعليم الثانوى المطورة ؛ خاصة وأن تطوير نظم التقويم مدخل أساسى لتحريك قضايا التعليم وتطوير المنظومة التعليمية تطويرا شاملا من حيث المناهج والمعلمون والطلاب ، فضلاً على أن العالم يأخذ بمعايير الجودة الشاملة فى التعليم .

إن مساندة الفكر التربوى الخلاق الذى تتبناه وزارة التعليم قضية جوهرية لتحقيق المصلحة القومية ، ولتحديث مصر .

ومن الجدير بالذكر فى هذا المقام أنه تتردد فى الشارع التربوى أفكار ومفاهيم ومعلومات مغلوطة ، توجهها اعتقادات خاطئة عن مقاصد التعليم وعن ثقافة الامتحانات . وتغذى هذه التوجهات والمفاهيم والمعتقدات فئات من المجتمع لها مشاركات فاعلة ومؤثرة على اتخاذ القرار التربوى ، بل وصناعته ، وتنتمى إلى مؤسسات متنوعة لكل منها وظيفته الخاصة ، ولكل منها توجهاته وقناعاته وأغراضه التى تسَّيره فى تكوين فكره ومفاهيمه .

ولعل السباحة ضد التيار التربوى الحديث تقف حائلاً دون السعى نحو استكمال مسيرة تطوير التعليم ، كما أنها تعدّ ردة تربوية تجعل التعليم للامتحانات ، وتقف دون وضع التعليم المصرى فى إطار مقارن مع الدول المتقدمة ، وتغلق الأبواب أمام مُنتج تعليمى جديد ، يحقق المنافسة ويتناغم مع معطيات الألفية الثالثة ، وتكرس جهود

المعلمين الأكفاء نحو آلية الحفظ وثقافة التخزين وموسمية التقويم وإضعاف قدرة الامتحانات على الفرز والتمييز بين مستويات المتعلمين ، وشمولية وتنوع قياس القدرات والمهارات والقيم والعادات والميول والاتجاهات بالإضافة إلى المفاهيم والمعلومات . وهو أمر يتناقض مع توجه الدولة نحو تحديث التعليم وتطوير التقويم ، كما يتناقض مع توصيات المؤتمرات القومية ، التى عقدت لتفعيل التعليم وتحسين الامتحانات والتقويم .

إن تقصى الأفكار والمفاهيم والمعتقدات الخاطئة ميدانيًا يشير إلى فقر الفكر التربوى الحديث لدى ثلة من الآباء والمعلمين الخصوصيين والإعلاميين التقليديين ، وهنا يصبح دور المشتغلين بالتربية والمهمومين بالشأن العام وقضايا تطوير التعليم مطلوبًا أكثر من ذى قبل ؛ للقيام بدور فاعل فى تصحيح المفاهيم وتوضيح القيم ونشر ثقافة التقويم الحقيقى .

إنّ الرؤى التى تحتضنها ثقافة التقويم الحقيقى ، والتى تتسق مع تصحيح المفاهيم والمعلومات والتى ينبغى الأخذ بها وتدعيمها فى مسيرة تطوير التعليم ، يأتى فى مقدمتها تراكمية التقويم واستمراريته وشموله للجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية . وهذه السمات العلمية للتقويم والامتحانات ، تقضى على الرهبة والقلق والتوتر الذى يسببه امتحان الفرصة الوحيدة والامتحانات الموسمية ، وتجعل جهود وزارة التربية والتعليم منصرفة إلى التربية والتعليم لا إلى إهدار تلك الجهود فى معارك الامتحانات السنوية ، وتحميل الأسر المصرية أعباء الدروس الخصوصية ، كما أنها تتيح الفرص للتجريب والتدريب على الأسئلة التطبيقية والمرتبطة بالأحداث الجارية وعدم التقيد بالكتاب المدرسى ، ووضع القوانين والنظريات فى نهاية الورقة الامتحانية ؛ حتى ينصرف الطلاب إلى التفكير والتحليل والتفسير والنقد لا إلى الترديد والحفظ ، واستخدام امتحان الكتاب المفتوح ، وإثبات الدرجات أمام كل سؤال فى ورقة الأسئلة وتوزيع درجات النجاح بين أنشطة وتكليفات وأعمال يقوم بها الطلاب طوال العام الدراسى ودرجة امتحان آخر كل فصل دراسى ، والسماح بأسئلة الإبداع والابتكار التى يقبل فيها السؤال الواحد أكثر من إجابة صحيحة ، وتخصيص نسبة ٢٠% من أسئلة الامتحان للطلاب المتفوقين المتميزين ؛ حتى يصبح الامتحان وسيلة للتشخيص والفرز والتصنيف حسب القدرات والمهارات .

مـا يبقـى بعـد ذلـك هـو أنـه فـى سـبيل تصـحيح المفـاهيم والمعلومـات والمعتقـدات التربويـة المغلوطـة فـى مجـال ثقافـة الامتحانـات ، ومـن أجـل ترشـيد جماعـات الضـغط الاجتمـاعى من آبـاء ومعلمين تقليديين وإعلاميين ؛ لدعم مسيرة تطوير التعليم والوعى بالتجديدات التربوية المتسارعة ، التى تشهدها ساحة التربية ومعارك التعليم يمكن الأخذ بالأمور التالية :

- شرح وتفسير وتعليل المفاهيم التربوية الحديثة التى تتبناها وزارة التربية والتعليم ، من خلال التواجد الإعلامى لأساتذة التربية فى الصحافة والإذاعتين المسموعة والمرئية على السواء ؛ شريطة أن يرفد هذا التواجد مسيرة التطوير التربوى ويثريها .

- تنشيط أدوار الشراكة التربوية التى تجمع بين الأباء والمعلمين ومن خلال مجالس الآباء والمعلمين ؛ بحيث يتم تناول الرؤى التربوية الحديثة بالحوار والمناقشة بغية نقل المدرسة المصرية إلى الألفية الثالثة .

- تضمين الفكر التربوى الذى يقدم للطلاب المعلمين فى كليات التربية المفاهيم التربوية الحديثة التى تتبناها وزارة التربية والتعليم ، وبحيث يتم تدارس مسيرة تطوير التعليم المصرى من حيث أهدافه القومية واستراتيجياته ومبادؤه ، ومؤشرات الإصلاح والإنجازات الفعلية للتعليم .

- إجراء البحوث والدراسات التربوية والنفسية التى تفيد من الوثيقة ، التى تتناول مسيرة تطوير التعليم ؛ « باعتبارها منطلقا لتطوير التعليم ومرجعاً للعاملين فى الحقل التربوى والإعلامى » .. وتتساوى فى إجراء هذه البحوث مؤسسات إعداد المعلمين وكليات الإعلام والمراكز العلمية التابعة لوزارة التربية والتعليم .

- عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات التربوية التناقشية ، والتى تقدم المفاهيم التربوية الحديثة المطروحة على الساحة التربوية والإعلامية والتى تهم الطلاب والأباء والمعلمين والإعلاميين ؛ شريطة ألا تنغلق هذه اللقاءات على التربويين بل تتسع لتضم الطلاب والآباء والإعلاميين .

- الاحتفاء بالزملاء الإعلاميين وأساتذة التربية المشاركين فى دعم مسيرة تطوير التعليم إبان عيد المعلمين ، الذى يعقد سنويا ، على أن يخصص لهؤلاء شهادات تقدير

وأوسمة تقدمها كليات التربية والمراكز العلمية التابعة لوزارة التربية والتعليم ونقابة المعلمين ، وفاءً لعطائهم واعترافاً بجهودهم .

إن أهم توصيات المؤتمر العربىالأول" الامتحانات والتقويم التربوى، رؤية مستقبلية " ديمسبر ٢٠٠١ ، هى :

- ضرورة نشر ثقافة التقويم الحقيقى باستخدام أدواته الحديثة ؛ بهدف تنوير الرأى العام : حتى يشارك فى العملية التعليمية مشاركة فعالة تضمن لها النجاح ، والاستمرارية .
- ضرورة تقديم التعليم المناسب فى ضوء أهداف التعلم الكلية ، والعمل على رفع مستوى التحصيل بمعناه الشمولى ؛ ليرتفع إلى مستوى الإبداع والابتكار ، ووضع استراتيجية بعيدة المدى لتطوير نظم الامتحانات ، بما يضمن تحقيق مفهوم الجودة الشاملة فى العملية التعليمية .
- أن يكون التقويم مستمراً لكى يشمل جميع جوانب المنظومة التعليمية ، من حيث : الأهداف ، والمحتوى ، والطرق والوسائل ، وغيرها ، فكل جانب من هذه الجوانب يجب أن يقوم ضمن المنظومة التعليمي ككل بدلاً من التقويم الأحادى .
- أن يكون التقويم شاملاً لجميع جوانب نمو التلميذ ؛ فوظيفة التربية تمتد لتكوين المواطن القادر على مواجهة تحديات العصر الذى يحياه ، والذى يستطيع أن يؤدى دوره تجاه مجتمعه فى أفضل صورة ممكنة، وهذا يتطلب تقويم الذكاءات المتعددة، مثل : الذكاء الوجدانى ، والذكاء الرياضى، والذكاء الموسيقى ، والذكاء الفنى ، والذكاء الاجتماعى ، وغيرها ، مثل تقويم الذكاء المعرفى .
- ضرورة الاهتمام بنظام التقويم التراكمى الذى لا يقتصر على تقويم التلميذ فى فصل دراسى واحد ، أو عام واحد ، بل يمتد إلى أكثر من فصل دراسى ، وربما أكثر من عام دراسى ، بما يتيح التحقق الفعلى من مستوى الطلاب وقدراتهم الحقيقية.
- ضرورة تنوع أدوات التقويم والقياس التى تستخدم فى المنظومة التعليمية، لتشمل جميع أنواع الاختبارات : التحريرية ، والشفوية ، وأساليب الملاحظة، وغيرها ؛ بما يضمن مشاركة كل من يحتك بالتلميذ فى تقويمه ، وإعداد سجلات الأداء للطلاب التى تعبر بأقصى مصداقية ممكنة عن حالة الطالب ومستواه الفعلى ، على أن تتعاون المراكز

البحثية للامتحانات والتقويم التربوى فى الدول العربية المختلفة فى إعداد هذه الأدوات وتقنينها .

- تفعيل دور رجال الأعمال، والنقابات ، والجمعيات الأهلية ، والمؤسسات الخاصة ، وأولياء الأمور ، بل والطلاب أنفسهم فى عمليات التقويم الشامل للتعليم ، منذ بدايتها حتى نهايتها بما يضمن السبل الكفيلة لتحقيق أفضل مستوى ممكن من الأداء .

- ضرورة تدريب المعلمين ، والموجهين ، ومديرى المدارس ، والقائمين على العملية التعليمية ، على أساليب التقويم التربوى الحديثة ؛ حتى يمكنهم من استخدامها بالطرق المناسبة لتحقيق الفائدة المرجوة منها .

- ضرورة الاهتمام ببنوك الأسئلة فضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة، وآلياتها ، بما يضمن استخدام التكنولوجيا الحديثة ، التى تتيح الفرصة لإعداد أكبر عدد ممكن من الأسئلة ، وسهولة الانتقاء من بينها، واسترجاعها فى أى وقت ؛ مما يثرى قدرة المعلمين على إعداد الأوراق الامتحانية بالمواصفات المطلوبة ، وفى أقل وقت وجهد ممكنين .

- يؤخذ فى الاعتبار أن التقويم لا ينصب على تقويم التلميذ فقط ، وإنما يمتد ليشمل الجوانب والمجالات التربوية الأخرى، فهناك تقويم للمعلمين، وتقويم للإدارة المدرسية ، وتقويم للمبنى المدرسى ، وتقويم للبرامج والمناهج الدراسية ، بل وتقويم المؤسسة التعليمية ككل ، كما لا يجب أن يقتصر تقويم التلميذ على الجانب المعرفى ، وإنما يمتد ليشمل كافة جوانب الشخصية الإنسانية .

- ضرورة الاهتمام بتبادل التجارب الناجحة التى تقوم بها المراكز المتخصصة ، والمؤسسات المعنية ، وكذلك تبادل الزيارات بين الخبراء والمسئولين ، فى مجال الامتحانات والتقويم التربوى ، على مستوى الدول العربية .

- ضرورة تحديد معايير ومستويات للأداء التى ينبغى أن يتمكن منها الطالب فى نهاية المرحلة التعليمية، وتتضمن هذه المستويات : المحتوى والتفكير والاستقصاء ، والمستويات الأخرى التى تغطى جوانب التعلم المختلفة ، وأن يكون التقويم بالمشاركة

مـن خـلال فريـق المعلمـين خاصـة فـى صـفوف التعلـيم الابتـدائى لتعـرُّف الجوانـب المختلفة من شخصية التلميذ .

- ضـرورة تسـجيل نتيجـة التقويم للتلميذ ؛ لتكون مرجعاً يسـاعد علـى تقويمـه فـى مواقف قادمـة ، وتستخدم لذلك البطاقة المدرسية أو ملف الطالب ، الذى يشمل عينات من أعمال الطالب وأنشطته .

- الاهتمـام ببـدء عمليـات تطـوير نظـم الامتحانـات فـى الصـفوف الأوليـة مـن المرحلـة الابتدائية ، وفق خطـة زمنيـة محـددة ، وأن يتم التجريب بالنسبة لعمليات تطوير نظم الامتحانات على نطاق محدود، ثم يتم بعدها التعميم تدريجيًّا فى ضوء نتائج التجريب ومدى مناسبته .

- يراعـى فـى بطاقـة التقويم أن تكـون بصـورة بسـيطة غيـر معقـدة ، يفهمهـا ولـى الأمـر والمعلم لاتخاذ الإجراء المناسب .

٣ ـ التقويم مدخل لتطوير التعليم :

يمثل التقويم عنصراً ومكونًا أساسيًّا فى منظومة المنهج الدراسى ؛ حيث يمكن من خلاله الحكم على مدى جودة مدخلات وعمليات ومخرجات أى نظام تعليمى ، وتطوير ما يتم الكشف عنه من نقاط الضعف والقصور فى ذلك النظام ، ومن ثمَّ فإن فلسفة التقويم وأساليبه وأدواته تختلف تبعا لاختلاف منظور ورؤية العاملين فى الميدان التعليمى لطبيعة عملية التعليم والتعلم .

ولعلنا نرى ذلك جليا فى الاختبارات التحصيلية المقالية ، التى لا تزال تفرض نفسها على نظم الامتحانات فى كثير من مؤسسات التعليم فى عالمنا العربى ، على مستوى التعليم العام والفنى والجامعى على حدّ سواء ، من منطلق نظرتنا التقليدية الضيقة ، والتى لا ترى فى عمليتى التعليم والتعلم سوى قدرة المتعلم على تحصيل أكبر قدر من المعلومات والمفاهيم والحقائق والنظريات ، غير أن المنشود أن نتبنى وجهة نظر أخرى ترى عملية التعليم من منظور ما يقوم به المتعلم من عمليات عقلية، ونفس حركية، واستراتيجيات تفكير وأساليب تعلم تساعدة فى بناء الخبرات والمعلومات بناءً توليديًّا قائمًا على المعنى ، وتجعله قادرًا على اكتشاف معلومات وخبرات جديدة ، وربطها منطقيا بما

لديه من خبرات سابقة ، بل تجعله قادرا على تطبيق تلك الخبرات فى مواقف جديدة لمزيد من التعلم ، بل إن هناك ضرورة أن يتخطى المتعلم حدود عملية التعلم ذاتها إلى ما فوق أو بعد أو وراء التعلم ، أو ما يعرف بتعلم التعلم ، لكى يتعلم كيف يتعلم .

من هذا المنطلق توجب تطوير أساليب ووسائل وأدوات التقويم فى العملية التعليمية بما يواكب ذلك التطور فى النظرة إلى طبيعة عملية التعلم .

وفى ظل الثورة التكنولوجية العارمة التى اقتحمت مجالات الحياة ، ومنها مجال التعليم ، ومع التقدم المذهل المتلاحق فى تكنولوجيا الاتصالات ، وتكنولوجيا المعلومات ، وما صاحبها من تطور فى مجال تكنولوجيا التعليم ، وظهور أساليب تعليم وتعلم حديثة تعتمد بشكل أساسى على تطبيقات تلك التكنولوجيا ، كان لابد من انعكاس ذلك على التقويم كمكون من مكونات منظومة التعليم ، فظهر ما يعرف بتكنولوجيا التقويم كمجال فرعى من مجالات تكنولوجيا التعليم .

إنَّ من أهم التوجهات الحديثة والمستحدثة فى فلسفة وأهداف عملية التقويم ، وفى وسائل وأدوات وأساليب التقويم ما يتطلب الأخذ به لتحقيق نقلة نوعية حقيقية فى التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى . نذكر من ذلك التقويم القائم على الكيف ، الذى ينادى بضرورة التركيز على التقويم النوعى كبديل للتقويم الكمى ، أو على الأقل الموازنة بين النوعين بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر ، ومن ثمّ التكامل بينهما لصالح العملية التعليمية ، ثم تقويم نواتج التعلم عالية المستوى ، مثل : العمليات العقلية العليا من تحليل وتركيب وتقويم ، ومهارات التفكير العلمى والابتكارى والمنطقى ، ومهارات البحث العلمى ، ومهارات عمليات العلم وأساليب التفكير ، وأساليب التعلم ، والقدرة على اتخاذ القرار ، والقدرة على التعامل مع النصوص المتشعبة والقيم والسلوك .

كذلك ظهر ما يسمى بالتقويم الواقعى أى التقويم المرتبط بالواقع والتعليم المرتبط بالواقع ، والذى يركز على خبرات مرتبطة مباشرة بواقع المتعلم وحياته اليومية وما يصادفه من مشكلات وقضايا ، وهو يركز على الفهم العميق والاستقصاء الدقيق ، وقدرة المتعلم على بناء معنى لما يتعلمه، وقدرته على بناء المعرفة بنفسه وقدرته على تطبيق

ما يتعلمه ميدانا لحل مشكلات وقضايا واقعه اليومى ، ومن ثمّ قدرته على اتخاذ القرارات المناسبة حيال ما يعترضه من قضايا .

وعليه .. فإن الاختبارات الحالية التقليدية المعتادة التى تشكل أحد أهم أسباب الدروس الخصوصية ، وتدعم ثقافة الإيداع لم تعد تصلح كآلية للقياس والتشخيص ، وكان لابد من تصميم اختبارات تتسم بأن تكون : ذات محتوى علمى دقيق ، وتعكس طبيعة الاستقصاء العلمى ، وتركز على الفهم العميق ، وأساليب التفكير وطرق بناء المعرفة ، وقضايا ومشكلات مرتبطة بالواقع ، ومفتوحة النهايات وتحتاج لبحث مستمر ، ولها أكثر من إجابة محتملة ، وموضوعة فى سياق أوسياقات تتعدى حدود الكتاب المقرر وحجرة الدراسة، ثم هناك التقويم البديل ، ذلك التقويم الذى يعتمد على الافتراض القائل بأن المعرفة يتم تكوينها وبناؤها بواسطة المتعلم نفسه ، حيث تختلف تلك المعرفة من سياق لآخر .

وتقوم فكرة هذا النوع من التقويم على إمكانية تكوين صورة متكاملة عن المتعلم فى ضوء مجموعة من البدائل . والتقويم البديل يعتمد على تقويم الأداء المعقد الدينامى النمائى لأداء المتعلم مع الوقت ، كما يعتمد على حقائب عمل الطالب (السجلات التراكمية)، التى تضم مجموعة من الوثائق تكون بمثابة أدلة ، يتم تجميعها عن مستوى معارف المتعلم وخبراته ومهاراته واتجاهاته وقيمه واستعداداته أثناء عمل المتعلم مع المعلمين ومشاركته لهم فى إنجاز مهام وأبحاث وتقارير معملية أو متابعة ومناقشة الأخبار والتقارير العلمية أو إنجاز أوراق بحثية ، وعلى ضوء هذه الوثائق يتم تحديد مستوى قدرات المتعلم .

وهناك ما يعرف بتكنولوجيا التقويم ، حيث تجعل عمليات التقويم أكثر مرونة وإتقانا ومناسبة للحاجات الفردية لكل من المتعلم والمعلم على حدّ سواء . وتشمل الأدوات التكنولوجية الكمبيوتر والإنترنت والقنوات المرئية والمسموعة فضائيا عبر الأقمار الصناعية والوسائط الفائقة ، ورزم الكروت المتشعبة والكاميرات الفيديو الرقمية وبرمجيات التقويم التعليمى ، بعيداً عن الثقافة الورقية وتقويم الورقة والقلم . يضاف إليه التقويم عن بُعد وبنوك الأسئلة والتقويم متعدد القياسات ، والاختبارات المصورة باستخدام تقنيات الكمبيوتر والفيديو وتتيح إمكانية الاختبارات الشفوية التى نفتقدها بشدة فى مدارسنا

وجامعاتنا ، ومراكز محو الأمية ، وحيث يتم تزويد هؤلاء جميعا بالتغذية الراجعة الفورية والمستمرة .

وهناك التقويم عن بُعد الذى ظهر مواكبا للتعلم عن بُعد ؛ حيث يعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها الحديثة كالقنوات الفضائية والأقمار الصناعية والكمبيوتر وشبكة الانترنت والهواتف النقالة . وتستخدم فى مواقف تعتمد على الأجهزة السلكية واللاسلكية ، لتحل مشكلة المسافات البعيدة بين المعلم والمتعلم والتى تتيح إمكانة التفاعل فيما بينها .

ويمكن أن يتلقى الطلاب الامتحانات فى منازلهم عبر تلك الوسائل التقنية ليتم تصحيحها واحتساب درجاتهم ، ومن أهم قنوات التقويم عن بعد : التقويم بالمراسلة ، والتقويم بالهاتف ، والتقويم عبر القنوات الفضائية ، وكذلك التقويم عبر الانترنت ، وهناك بنوك الأسئلة التى أسهمت تكنولوجيا التقويم بقدر كبير فى تطويرها ورفع كفاءتها خصوصاً الحاسبات الآلية ، وهذه البنوك تساعد فى تخزين أسئلة مقننة تفيد فى بناء اختبارات جيدة وحسب المواصفات المطلوبة ولمواقف تعليمية مختلفة .

وتفيد هذه البنوك فى إعداد تمرينات تساعد الطلاب فى التمكن من المواد الدراسية ، وإعداد أسئلة تغطى المستويات العقلية والمعرفية المطلوبة ، وهى أسئلة تصحح بسهولة وسرعة عبر الكمبيوتر ، وهى تفعل فعل الامتحانات المستمرة البنائية عبر المقررات الدراسية ، كما تساعد فى إنجاز التقويم واسع النطاق باستخدام الكمبيوتر والانترنت لتطبيق ليس الأسئلة فقط بل الاستبيانات ومقاييس الميول والاتجاهات ، واستخدام أكثر من أسلوب قياس لإصدار حكم على مستويات المتعلمين ومخرجات النظام التعليمى .

وما يهمنا بعد ذلك هو إحداث ثورة فى امتحانات الثانوية العامة لتصبح امتحانات غير مركزية ، وتتنوع بتنوع المحافظات المصرية ، مع الالتزام التام بمعايير وأسئلة متكافئة والالتزام التام أيضا بالسرية .. إنها ثورة تعليمية واقتصادية واجتماعية فى آن واحد .

إن التخلى عن المركزية فى إعداد امتحانات الثانوية العامة وتوزيع هذه الأسئلة على المحافظات يحقق جملة من الفوائد العملية ، يأتى فى مقدمتها : تحمُّل المديريات

التعليمية بالمشاركة مع الجامعات الإقليمية كل فى محافظته مواصفات الطلاب الذين يجتازون امتحان الثانوية العامة ليلتحقوا بالجامعة . ويتم ذلك من خلال المشاركة فى إعداد الأسئلة، وفى تصحيحها ، على ضوء معايير عامة مشتركة على المستوى القومى ، يحددها المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى، ويتم متابعتها عبر مراكز إقليمية تابعة للمركز القومى تنشأ فى كل محافظة من محافظات مصر .

وهنا تصبح متابعة عملية التدريس والتقويم المستمر فى المدارس الثانوية فى كل محافظة مسئولية مشتركة بين كلية التربية التابعة للمحافظة ومديرية التربية والتعليم بها . كما أن المحافظة تتحمل نفقات طباعة الأسئلة ونقلها إلى المدارس التابعة لها ، وتوفير مراكز لتصحيح هذه الأسئلة من بين معلمى المرحلة الثانوية التابعين لها ؛ الأمر الذى يوفر جهد ووقت وقلق المعلمين ، حيث يعملون فى محافظاتهم وبين ذويهم، ويحقق مزيدًا من الأمن والأمان لحفظ هذه الأسئلة حيث طباعتها وتوزيعها يتم داخل المحافظة ذاتها ، وهنا يتم قبول الطلاب فى كل جامعة حسب مكان الحصول على الثانوية العامة ودون مكتب تنسيق مركزى ، بل تنسيق داخلى تقوم به كل جامعة وحسب شروط كل كلية داخل هذه الجامعة ؛ الأمر الذى يخفف من سطوة ونفوذ امتحان الثانوية العامة، وبالتالى يخفف من وطأة الدروس الخصوصية ويحقق تطويرا، بل ثورة حقيقية فى امتحان الثانوية العامة .

إنه فى إطار سياسة الدولة لتطوير التعليم التى تبنتها وزارة التربية والتعليم ، صدر القرار الوزارى رقم (٢٣٥) فى نوفمبر ١٩٨٧ بإنشاء المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم التربوى، وفى نوفمبر ١٩٨٩م صدر القرار الوزارى رقم (١٨٨) بإنشاء مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، وفى نوفمبر ١٩٩٠م صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٦٢) بإنشاء المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى ، واعتباره هيئة عامة فى تطبيق أحكام قانون الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، والقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ فى شأن الباحثين العلميين بالمؤسسات العلمية . والهدف العام من إنشائه هو إجراء الدراسات والبحوث العلمية اللازمة لإعداد نظم الامتحانات وتقويمها وتطويرها والتدريب عليها بما يساعد على تحقيق الأغراض المستهدفة من المناهج التعليمية ، وبناء الشخصية

المتكاملـة للطالـب مـن قـدرات ومهـارات ، وتهيئتـه للنمـو والنضـج والإبـداع فـى مختلـف مجالات الثقافة والعلم والتكنولوجيا .

غيـر أن المركـز قـد ركـز اهتماماتـه وعنـى بصـورة واضـحة فـى وضـع المعـايير الخاصـة لقياس وتقويم بعض جوانب شخصية الطالب ، وهو الجانب المعرفى ، وإعداد حصـر بأنظمـة الامتحانـات علـى المسـتوى الـدولى ، مركـزًا علـى الشـهادات العامـة فـى التعليم العام قبل الجامعى ، وكذلك للمستوى الرفيع ولما يمتد إلى الكشف عن قدرات الطلاب المتنوعة ، أو إجراء البحوث لتطوير أساليب التقويم وأدواته بينما استمر نشاطه فى متابعة المستوى الكيفى للامتحانات والتحقق من سلامتها وكفاءتها ، والتدريب على وضع الامتحانات وتصحيحها وإدارتها ، ونأمل أن يلتفت إلى التوجهات التربوية الحديثة فى تقويم المؤسسة التعليمية ، وإعداد اختبارات مستوى الكفاءة الفنية والمهنية للمعلمين والموجهين والمديرين والباحثين ، وإبداء الرأى والمشورة وتقديم خبرات المركز فى نطاق أهدافه لدعم مسيرة تطوير التعليم الجامعى والعالى ، والمشروعات المقترحة التى تحتضنها الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى، والصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى فبراير ٢٠٠٠م ، وكذا للهيئات المهتمة بشئون التعليم داخل مصر وخارجها خاصة وأن التعليم يعمل فى إطار رؤية قومية وسياسة ديمقراطية ، وبروح الفريق المتعاون حيث إنَّ مخرجات التعليم ما قبل الجامعى هى مدخلات التعليم العالى والجامعى ، كما أن خريجى كليات التربية هم ركائز التطوير والتنوير فى المدارس .

إنَّ التقويم مدخل لتطوير التعليم، فهو أحد المكونات الأساسية للمنظومة التعليمية، والعلاقة بينه وبين عناصر المنهج الأخرى علاقة دائرية لا خطية ، وهو يقوم بدور التشخيص والعلاج والوقاية والتغذية المرتجعة لتوجيه مسار العملية التعليمية ، وزيادة فاعليتها ، وتطويرها لتحقيق الغايات والأهداف المرجوة منها ؛ انطلاقًا من أن عمليات التقويم التربوى لاتزال هى المدخل الفعال لتطوير جوانب المنظومة التعليمية من أهداف ومقررات وطرائق تدريس وكتب ووسائط تعليمية ، وتمثل عمليات قياس أداء التلاميذ والطلاب ركيزة أساسية ومدخلا بالنسبة للتقويم ؛ إذ دون عمليات القياس .. فإنه لا تتم عمليات التشخيص والعلاج وإصدار الحكم على مستوى الأداء .

والامتحانات تحدد مسار العملية التعليمية وتتحكم فيه وتوجهها وتطورها، ويمكن أن يؤدى التقويم دوراً كبيراً فى تفادى كثير من المشكلات والممارسات غير المقبولة من دروس خصوصية ، وانتشار كتب خارجية وشيوع ثقافة التخزين وآليات الحفظ والاستظهار وهدر للاقتصاد الوطنى وتشكيل وهندسة الإنسان للألفية الثالثة .

إن الثورة المعلوماتية التى حدثت نتيجة للطفرة الهائلة فى تكنولوجيا الاتصالات خلال عشر السنوات الأخيرة من القرن العشرين المنصرم تسببت فى جعل قيمة أية دولة تعتمد على رصيدها المعرفى ، والدخول فى مجتمع المعرفة ، أو مجتمع التعلم ، وقدرتها على تقليل الفجوة الرقمية ، ونتيجة لذلك .. فإن العالم على عتبات ثورة تعليمية جديدة ؛ حيث تتعرض الظروف التى تعمل فيها المؤسسات التعليمية لتحول عميق ومتسارع بفعل قوى مادية وفكرية خارج نطاق سيطرة المؤسسة التعليمية ، حاملاً معه تحديات لا مناص من مواجهتها .

إن التعليم يواجه على مستوى العالم فترة تغيير وتكيف ، لها أثرها فى تقدمه نحو مجتمع يقوم على أساس المعرفة . وهذا ما يوضحه تقرير اللجنة الدولية حول التعليم للقرن الحادى والعشرين : إن هناك مجتمعًا عالميًّا يكابد أكثر من أى وقت مضى مكابدة شاقة كى يولد، حيث يقع التعليم فى صميم وفى قلب التنمية شخصية ومجتمعية. وهذا كله يؤكد ضرورة إعادة النظر فى نظم الامتحانات والتقويم التربوى للتعليم قبل الجامعى والتعليم العالى ، على حدّ سواء بهدف إصلاحها وتطويرها .

إن التطوير المنشود لنظم الامتحانات يهدف بناء نظم تقويم متطورة وفعالة لتقويم أداء الطالب من جميع جوانبه ، بما يساعد على بناء الشخصية المتكاملة للطالب ، التى تجعله قادراً على التفكير الخلاق والابتكار والإبداع ومواجهة المشكلات وحلها بأساليب غير نمطية ، وبحيث يتعامل بكفاءة مع عالم جديد سريع التغير ، وكذلك فإن التطوير المنشود يهدف بناء مؤسسة تعليمية أكثر تطورًا ، تحقق الكفاءة الداخلية والخارجية على حدّ سواء ، تقتحمها التقنيات المتقدمة لها منتوجاتها البشرية والمادية والفكرية ، التى تتناغم مع مطلوبات وتحديات المستقبل .

إن التطوير المنشود للامتحانات والتقويم يستلزم توافر متطلبات متنوعة ، من أهمها : أن التجريب لابد أن يسبق التعميم ، وأن يبدأ التجريب على نطاق محدود ، وعلى هدى

من نتائجه يتم بعدها التعميم تدريجيًّا وبأسلوب يتفق مع تنمية الوعى المجتمعى ، الذى يعدّ والتحديث فرسى رهان ، وأن يتم إعداد الكوادر اللازمة للقيام بعمليات تحديث التقويم على المستويات المحلية والمركزية أساتذة وقيادات وطلابا بحيث يتعرف كل منهم الهدف والآليات والدور المنوط به وبغيره ، وأن تكون المؤسسة التعليمية مدرسة أو جامعة هى المنطلق والأساس الذى ينبع منه عملية التطوير ؛ الأمر الذى يستدعى المشاركة الفاعلة والموجه على أساس بحوث علمية وتربوية حديثة مستزرعة لا مستوردة ، وأن يتم التحديث وفق خطط قريبة الأجل وبعيدة الأجل ، يتوافر لكل منها التمويل اللازم والموازنة الكافية والرقابة والمتابعة والمحاسبة ، تحت شعار الجزاء من جنس العمل .

ولعل من أهم المنطلقات الأساسية لتطوير نظم الامتحانات والتقويم أن يتم فى إطار خطة شاملة متكاملة تغطى جوانب العملية التعليمية / التعلمية أهدافا ومحتوى وأنشطة واستراتيجيات تدريس ومواد تعليمية ووسائط تعليمية وتنمية مهنية للأعضاء القائمين على التنفيذ والتقويم ، وحسن انتقاء القيادات التعليمية من الشرفاء المثقفين المنشغلين بالشأن العام أصحاب الرأى والرؤى، المشاركين فى مسيرة تطوير التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى ، على أن يتم التطوير الشامل ، كما هو حادث الآن ، من خلال آلية المؤتمرات القومية ونتائج البحوث العلمية والرؤية المقارنة دوليًّا وتوجهات القيادة السياسية ورؤى المؤسسات التشريعية والنقابات المهنية ورجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع ، والتربويين أكاديميين وممارسين تربويين على حدّ سواء .

كما يراعى التطوير الأهداف العصرية والمستقبلية والخبرات الماضوية والمناظرة دوليا، وأن يكون تطوير التقويم حقيقيًّا قائمًا على الأداء والمنتجات التعليمية، وفى ضوء معايير ومستويات هذا الأداء الشامل والتراكمى والعلمى ، وأن تقاس نتائج الأداء فى ضوء أهداف مرحلية تقويمية تغطى مستويات التعليم المختلفة ، وأن تكون أساليب التقويم متنوعة مناسبة لاستراتيجيات ونماذج تعليمية وذكاءات متعددة ، وتغطى كافة الأنشطة التى يقوم بها الطالب أو التى تقوم بها المؤسسة التعليمية ، وأن يكون التقويم عملية مستمرة لا موسمية طوال العام الدراسى ، وحيث يتم تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف وبحيث يصبح التقويم جزءًا لا يتجزء من العملية التعليمية ، كما أنه يجب أن يكون التقويم المنشود قائمًا على المشاركة من خلال الأساتذة كفريق عمل وكذا قيادات التعليم

داخل المؤسسة وخارجها ، وأن يتم تسجيل نواتج هذا التقويم ؛ لتكون مرجعًا يتم الاسترشاد به فى مواقف الغد ؛ توطئة لتعميمه فى مؤسسات أخرى لها الظروف المجتمعية نفسها . وهنا لابد من التوعية بالتقويم الذاتى وأساليبه وأنماطه، وكذلك بتقويم الطلاب لأساتذتهم فى إطار أخلاقى مقبول اجتماعيا .

إن من أهم ما يستوجب العناية به فى هذا المقام العمل على نشر ثقافة التقويم الحقيقى باستخدام أدوات بديلة للاختبارات التقليدية ، مثل : سجلات الأداء وخرائط المفاهيم بين أوساط المعلمين والطلاب وأولياء الأمور ، وكذلك إلحاق المعلمين والطلاب ببرامج تدريبية ، تهدف تكوين مهارات تصميم سجلات الأداء وكيفية التخطيط لها ومتابعتها وسبل استخدامها والاستفادة منها فى تشخيص صعوبات التعلم ، وجوانب التميز والموهبة فى الأداء ، وكيفية تقييمها بصورة تعطى مؤشرات سيكومترية أكثر موثوقية حول ثبات تلك السجلات وصدقها ، وأيضاً إلحاق المعلمين والطلاب ببرامج تدريبية تهدف إلى تكوين مهارات تصميم خرائط المفاهيم ، وكيفية التخطيط لها وسبل استخدامها والاستفادة منها فى تشخيص التصورات الخطأ (البديلة) وإعادة تصويبها ، فضلا عن الكشف عن البنية المعرفية التى تتصف بالكفاءة والفاعلية فى أداءات المعلمين ، وكيفية تقديرها بصورة تعطى مؤشرات أكثر دقة وسلامة ، ثم إلحاق المعلمين والطلاب ببرامج تدريبية هدفها تكوين مهارات استخدام الحاسب الآلى فى عمل سجلات الأداء الإلكترونى ، وكذلك تصميم النص المترابط الذى يعكس دورا جيدا لخرائط المفاهيم فى وضع ترتيب مثالى يوضح كيفية ارتباط النصوص بعضها بالبعض الآخر ، بالإضافة إلى وضع محركات البحث فى مواقع الانترنت .

وهنا لابد من مراقبة ومتابعة مستويات التعليم وجودته فى المدرسة والجامعة ، عن طريق جمع بيانات ميدانية بالطرق العلمية تشمل جميع جوانب العملية التعليمية / التعلمية ، وإعداد دراسات وصفية تشخيصية لجوانب القوة والضعف عن حالة التعليم والتعلم التى تتم دا خل قاعات الدرس ومناقشتها من قبل الأساتذة والقيادات التعليمية والطلاب وأولياء الأمور وخبراء التربية، وبناء أدوات موضوعية تتضمن محكات ومعايير ومستويات – ويتم ذلك فى إطار دولى مقارن – تكشف مستويات حالات التعلم فى المؤسسة التعليمية ومدى كفاءتها الداخلية ودرجات الجودة التى تحصل عليها؛ باعتبارها

مؤسسة إنتاجية لبناء البشر فضوء مواصفات المستقبل تحدياته ومشكلاته ومتطلباته، ووضع خطط زمنية لحساب مستويات التقدم فى الإنتاجية كما وكيفا ، و دراسة العوامل التى تساعد على تحقيق الأهداف ، وتلك التى تقف حائلا دون تحقيق الأهداف .

ولعل ربط الإنتاجية ومدى تحقق الأهداف المعلنة بالدعم المادى الحكومى الذى يقدم للمؤسسة التعليمية أمسى أمرا مطروحا للمناقشة ، وهو أمر يرتبط أيضاً بالحكم الموضوعى على مستوى الأداء من قبل أعضاء هيئات التدريس والقيادات التعليمية وكلها أمور تستوجب المحاسبة باعتبار أن الجزاء من جنس العمل . وفى هذا المقام فإن تحليل أوراق إجابات الطلاب فى الامتحانات العامة على الأقل يكشف مؤشرات لتحديث جوانب العملية التعليمية / التعلمية. وفى ضوء هذه المؤشرات يمكن مراجعة عناصر المنهج وكفاءات المعلمين والإداريين ، والمناخ التعليمى داخل المؤسسة التعليمية وخارجها ؛ بغية تسنيم العوائد التعليمية والتربوية فى ضوء الواجبات والمسئوليات الإدارية والخلقية والقومية ومستويات المنتج التعليمى فى ضوء دولى مقارن .

٤ـ الامتحانات عملية فنية :

بناء أسئلة الامتحان عملية فنية لها شروطها وأسسها ومعاييرها، وتصحيح الامتحان عملية فنية يقوم بها المعلمون المتخصصون ، الذين قاموا بالتدريس لأن التقويم من جنس التدريس ، وتوزيع درجات الامتحان على الأسئلة عملية فنية حيث توزع الدرجات على كل سؤال بحسب عدد صفحات الكتاب المدرسى التى يعبر عنها السؤال وعدد الحصص الدراسية التى استحقها تدريس المضمون العلمى لهذا السؤال ، ومسألة قياس وتحديد درجة سهولة السؤال وصعوبته عملية فنية أيضا ؛ فهى تقاس بعدد الطلاب الذين أجابوا إجابة صحيحة ونسبتهم المئوية وعدد الذين أجابوا إجابة خطأ ونسبتهم المئوية ، ويتم التوصل إلى ذلك من خلال تصحيح أوراق عينة عشوائية ممثلة للمدارس والبيئات المصرية ، وتقدر بنسبة ١٠% من عدد الطلاب الذين أدوا الامتحان ، وعليه يبقى توزيع الدرجات على الأسئلة كما هو أو يعاد توزيع الدرجات على الأسئلة مرة أخرى .

ولأن الامتحان يتسم بالشمول بحيث يغطى كل أبواب الكتاب المدرسى وكافة أنواع وفئات المادة الدراسية ، فلا مكان فيه للتخمينات ، ذكية كانت أم غير ذكية . ولأن

الامتحان يقيس جميع المستويات المعرفية الدنيا والعليا على حدّ سواء ، وبحيث تحصل المستويات العليا على نسبة ١٠% إلى ١٥% فقط من الدرجة الكلية للامتحان فلا مكان ولا موقع للشكوى من صعوبة بعض أجزاء السؤال لأنها للفائقين ، وحتى يميز بين من يفهمون فقط ومن يفهمون ويفكرون ، ومن يفهمون ويفكرون وينقدون ، وحتى لا يضيع حق المتفوقين ، ولأن الامتحان عملية فنية وغاية فى السرية فلا يطلع عليه ويعرفه سوى واضعيه ، أى لا يعرفه أحد سواهم ، وعليه فلا مجال هنا للتخمين أو التكهنات أو الاجتهادات .

إن تغيير المفاهيم التعليمية المغلوطة مسئولية وطنية وقومية ، قبل أن تكون التزامًا مهنيًّا يعكس انشغالنا الدائم بالشأن العام من أجل هندسة وتصنيع متعلم جديد لمجتمع شرق أوسطى جديد .. الامتحان ليس عقبة يجب التغلب عليها أو محنة يجب اجتيازها ، بل هو فرصة لتشخيص الواقع التعليمى وقياس مدى فعاليته للطالب والمؤسسة التعليمية على السواء ، وهو فرصة تهدف رصد القدرات وتعزيز الإمكانات لأن التعليم للحياة وليس للامتحانات ، والامتحان جزء من العملية التعليمية يتطلب قياس قدرة الطالب على القيام بما تتطلبه العملية التعليمية من أعمال وأنشطة متنوعة فى المستوى الجامعى .

إن الأسئلة المشكو فى صعوبتها تقوم على أساسين:

الأســاس الأول أن الاستظهار والحفظ والتلقين وحدها لا تكفى للحكم على أن الطالب قد تعلم ما تقصد إليه المادة الدراسية . فهناك قدرات عقلية فى الإنسان نحن فى أمس الحاجة إلى تنميتها ، بحيث يصبح المتعلم قادرًا على التواصل مع روح العصر واستشراف آفاق المستقبل ، وهى قدرات الفهم والتحليل والنقد والإبداع ، بالإضافة إلى ما تتطلبه المادة الدراسية من مهارات عملية ووجدانية .

والأساس الثانى هو مناقشة الأدلة والحجج والعلل على نحو يجعل المتعلم يدرك أنه لا توجد حقائق مطلقة أو إجابات يقينية يقينًا مطلقًا فى المعارف والعلوم التى أنتجها العقل الإنسانى . وعليه .. فإن الأجزاء من الأسئلة المشكو فى حقها تتطلب إعمال الفكر والتطبيق الصحيح للمعلومات والحقائق والمفاهيم والقوانين والقواعد والنظريات والتذوق الأدبى والاتجاه العلمى . وإذا كان التقويم هو المدخل الحقيقى للتطوير ، فإننا نتوقع مع

بدايـة العـام الدراسـى القـادم تفعيـلاً وتحـديثًا فـى جوانـب العمليـة التعليميـة لتعنـى بتنميـة التفكير والتحصيل معا ، ورعاية ثقافة الإيداع مع ثقافة الإبداع وتدريب الطلاب على المستويات العقلية العليا من تطبيق وتحليل وتركيب وتقويم والتى تعبر عنها أسئلة دليل تقويم الطالب المتفوق ، والكتاب المدرسى وحتى يتحمل الطالب مسئولية تعليم نفسه بعيداً عن الاعتمادية والإتكالية على المدرس الخصوصى ، بعد أن يتخلص الآباء من القلق غير الطبيعى الذى يشعرون به ، والذى ارتبط ارتباطًا شرطيًّا مع دق أجراس امتحانات الثانوية العامة .

إن تطوير نظام الامتحانات فالثانوية العامة قضية قومية ومجتمعية، قبل أن تكون قضية تربوية وتعليمية . إن مسيرة تطوير التعليم المتنامية والمستمرة ، والتى بدأت منذ عقد التسعينات بتطوير التعليم الابتدائى والتعليم الإعدادى وإعداد المعلم وتأهيل ورعاية الفائقين والمبدعين ، لابد أن تستمر وبالقوة ذاتها لتستغرق المرحلة الثانوية العامة والفنية على حدّ سواء : نظامًا ومناهج وامتحانات .

إن تطوير التعليم يقوم على أساس اعتباره رؤية قومية ، ووضعه فى إطار المنافسة العالمية بحيث نفكر عالميًّا ونطبق محليًّا ، وتوظيف نواتج تقويم الوضع التعليمى الحالى ، وما انتهت إليه الدراسات والبحوث التربوية والنفسية واللقاءات التناقشية .

والأمر اللافت للنظر أن ثمرات هذه اللقاءات جاءت علمية وتربوية رفيعة المستوى تتناغم مع مطلوبات الألفية الثالثة ، غير أن الطرح الإعلامى لمؤشرات مسيرة تطوير التعليم الثانوى قد توقف كثيرًا عند نظام امتحانات الثانوية العامة . وانقسم الجمهور المستهدف من الطلاب وأولياء الأمور إلى ثلاثة مسارات، **أولها** : يرى أن يبقى الامتحان فى عامين كما هو حادث الآن ، وثانيها يرى أن عاما واحداً يكفى ، وثالثها يؤيد أن تمتد هذه الامتحانات لتستغرق سنوات المرحلة الثانوية كلها ، إن غياب الوعى بثقافة الامتحانات هو المتهم الأول وراء هذا الاختلاف فى وجهات النظر .

ومن قبيل النقد الذاتى لابد أن نعترف بأن المراكز العلمية التابعة لوزارة التربية والتعليم ، وكليات التربية المنتشرة فى محافظات مصر لم تقم بدورها المنوط بها فى تنشيط الوعى وتحرير العقلية من مفاهيم مغلوطة وقيم تعليمية مرفوضة وتدعيم رؤى

تربوية حديثة منشودة .إن دورنا المهنى يفرض علينا تحمل تبعة توضيح القيم التربوية وتعديل المفاهيم البديلة لترشيد الشارع التربوى ومساندة أولياء الأمور والطلاب ؛ للوقوف بأنفسهم على البديل الأفضل من بين تلك البدائل المطروحة للجدل والنقاش .

بداية فإن ما يحكمنا هى المصلحة العامة ووضع المتعلم فى إطار المنافسة العالمية وتسليحه بالقدرات والمهارات والمعارف التى يتطلبها الإنسان فى الألفية الثالثة. كما أن الأخذ بنظام تعليمى تقويمى واحد تحكمه اعتبارات ورؤى علمية وتعليمية ، وبالقدر ذاته تحكمه قناعات وأفكار ومعتقدات المستفيدين من هذا النظام ، والدليل أن وزارة التربية والتعليم لم تفرض رأيًا ، ولم تصدر قرارًا بغير مشورة الشارع التربوى والقيادات التشريعية المصرية المستنيرة ، بل وإجماع مجلس الوزراء الذى يضع مصلحة مصر المستقبل فوق كل اعتبار .

إن الفكر التربوى الحديث ونتائج البحوث التربوية والرؤى العالمية فى التقويم تأخذ بنظام التقويم التراكمى المستمر لفترات زمنية طويلة ، تستغرق المرحلة الثانوية بصفوفها الثلاث لعدد من الأسباب ، فى مقدمتها :

- أن تعدد فترات التقويم تخفف العبء النفسى والتوتر والضغوط النفسية التى تكبل الطالب، الذى يرتبط مستقبله ومصيره بامتحان واحد وبفرصة امتحانية واحدة فقط.
- أن التقويم والامتحانات عندما تتقاسمها أعمال السنة والامتحانات التحريرية فى نهاية كل عام ، تسمح للنظام الامتحانى بأن يحكم على المتعلم حكمًا موضوعيًّا يكشف عن ذكاءات الطالب وقدراته ومهاراته واستعداداته ومعلوماته وميوله وتوجهاته؛ مما يساعد ولى الأمر فى الحصول على معلومات كيفية لا كمية فقط ، تسمح له باتخاذ القرار المناسب لإمكانات المتعلم وقدراته واستعداداته عند التحاقه بالجامعة .
- أن الدراسة والمذاكرة والامتحان ، إذا تم على فترات طويلة ومنفصلة تعطى مردودًا تعليميًّا وتربويًّا أفضل بكثير من إنجازها فى فترة واحدة متصلة ، وهذا يعنى أن المتعلم يتمكن من المواد الدراسية وتتراكم لديه الخبرات المتنامية ، التى تجعله قادرًا على توظيف ما تعلمه فى حياته ، وبحيث تصبح الغاية من التعليم هى الحياة

وليست الغاية من التعليم هى الامتحانات ، التى ينسى الطالب ما يتعلمه عقب اجتياز الامتحان ولا يحتفظ إلا بالنذر القليل مما يتعلمه .

- أن النظام التراكمى فى التقويم نجح فى التعليم الجامعى ؛ حيث أعطى صورة صادقة عن تقدم المتعلم عبر صفوف دراسية أربعة أو خمسة أو ستة أعوام ، وكشف عن التفوق الحقيقى لا التفوق الوقتى ، الذى يتم فى عام واحد أو عامين . ولابد أن يتدرب طالب الثانوية العامة على نظام التقويم ذاته ؛ حتى لا يفاجئ بنظام للتقويم فى الجامعة يختلف عن نظام التقويم الذى يؤديه فى المرحلة الثانوية .

إن ما يجب أن يناقشه ويتجادل حوله الآباء والطلاب أمر آخر أهم وأفضل ، وهو: كيف نحقق النجاح للنظام التراكمى فى الامتحانات ؟ وكيف نحقق لأبناء مصر وبنات مصر القدرة على التزود والتسلح بالمهارات والقدرات اللازمة للألفية الثالثة واللازمة لسوق العمل المتغيرة ؟ ما الذى يدرسه المتعلمون ، وما يجب أن يدرسوه فى المرحلة الثانوية ؟ وكيف نعلمهم الاعتماد على أنفسهم وعلى معلميهم الأكفاء ، وعلى جهود كتيبة الإعلام والمشاركة فى التعليم وتحقيق مفاهيم التعلم الذاتى والمستمر ؟ كيف يشارك الآباء وأعضاء نقابة المعلمين وأعضاء مجلس الشعب فى متابعة جهود المعلمين الشرفاء فى مدارسنا فى المدن والقرى والنجوع ؛ لنضمن لأبناء مصر وبناتها تعليمًا متميزًا ، وحتى يقل القلق التعليمى لدى الآباء على مصير ومستوى تعليم أبنائهم، ويقل معه الإنفاق على الدروس الخصوصية ؟ وكيف نخطط معا لبرامج تعليمية تعلمية فعالة عبر المدارس والقنوات التعليمية بالراديو والتليفزيون والصحافة القومية والحزبية ؟ هل يأخذ النظام التراكمى بفكرة التحسين لعدد محدد من المواد طيلة السنوات الثلاث لكل طالب ؟ هل يأخذ النظام المقترح ، الذى يقوم على الامتحانات التراكمية الإفادة من تقويم أعمال السنة بحيث يستفيد الطلاب بنسبة ٣٠% من المجموع الكلى للدرجات ؛ حتى نخفف من الاعتماد على امتحان آخر العام ، وحتى نستفيد من تقويم الأنشطة والتكليفات المدرسية ، التى تدرب الطلاب على الاختلاف إلى المكتبة وامتلاك مهارات التعلم الذاتى ، وحتى نقلل من التوتر والقلق النفسى لامتحانات آخر العام ؟